1 April 2024
Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 109 من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة 1 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من
القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم بشأن انتهاك النظام الإسرائيلي الصارخ للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، حيث ارتكب نظام الاحتلال الإسرائيلي هجوما إرهابيا شنيعا وبغضيا على المباني الدبلوماسية لجمهورية إيران الإسلامية في الجمهورية العربية السورية. ففي الساعة 16:45 من يوم 1 نيسان/أبريل 2024، استهدفت المباني الدبلوماسية لجمهورية إيران الإسلامية في دمشق عمدا بغارات جوية صاروخية شنها النظام الإسرائيلي من مرتفعات الجولان المحتلة، مما أدى إلى استشهاد وخسارة مأساوية لما لا يقل عن خمسة موظفين إيرانيين، بمن فيهم مستشارون عسكريون كبار، وإلى تدمير المباني الدبلوماسية الإيرانية المعنية تدميرا كاملا.

وإن هذه الجرائم المروعة والهجمات الإرهابية الجبانة تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي والمبدأ الأساسي المتمثل في حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، واتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون لعام 1973، كما تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الإقليميين.

وبالنظر إلى الآثار الدولية البعيدة المدى لمثل هذا العمل المستحق للشجب الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات في المنطقة ويحتمل أن يشعل المزيد من النزاع الذي تُشرك فيه دول أخرى، تحت إشراف مجلس الأمن على أن يدين بأشد العبارات الممكنة هذا العمل الإجرامي والهجوم الإرهابي غير المبررين اللذين ارتكبهما النظام الإسرائيلي. وعلاوة على ذلك، تدعو إيران مجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك من خلال عقد جلسة عاجلة، للتصدي لهذا الانتهاك الصارخ ومنع أعمال العدوان



في المستقبل التي تعرض أمن وسلامة البعثات الدبلوماسية للخطر، ولكفالة التعجيل بتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة.

ويتحمل النظام الصهيوني المعتدي المسؤولية الكاملة عن التبعات الناجمة عن أعماله، وتحفظ جمهورية إيران الإسلامية بحقها المشروع والأصيل بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الرد بحزم على هذه الأعمال المستحقة للشجب.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 109 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زهرة إرشادي

السفيرة

القائمة بالأعمال بالنيابة